

نمذجة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023An Econometric Modling of the Impact of Regular Collection on Economic Growth in Algeria for the Period 1990-2023د. عيسى كركب¹¹ aissakerkeb8@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/05/14

تاريخ القبول: 2024/05/14

تاريخ الاستلام: 2024/02/13

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 بالإعتماد على المنهج الوصفي لمراجعة بعض الدراسات التطبيقية وتحديد المفاهيم الأساسية للجباية العادية والنمو الاقتصادي، وكذلك المنهج القياسي لنمذجة هذه المتغيرات وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR. في الأخير توصلت نتائج الدراسة إلى غياب أثر الجباية العادية ممثلة بإيراداتها على النمو الاقتصادي المقاس بنمو إجمالي الناتج المحلي، تطور إيرادات الجباية العادية ضمن الفترة المدروسة لا يسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جباية عادية، نمو اقتصادي، علاقة سببية، نموذج VARتصنيف JEL: E23، H25، C51Abstract:

This study aims to measure the impact of regular collection on economic growth in Algeria during the period 1990-2023, relying on descriptive approach to review some applied studies and identify the basic concepts of regular taxation and economic growth, as well as the standard approach to modeling these variables to vector autoregressive VAR.

Finally, the results of the study reached the absence of impact of regular collection, represented by its revenues on economic growth measured by gross domestic product, the development of regular collection revenues within the period studies does not contribute significantly to the dynamics of economic growth.

Keys words: Regular Collection; Economic Growth; Causal relationship; Model VARJEL classification codes: C51; H25; E23المؤلف المرسل: عيسى كركب، الإيميل: kerkeb.aissa@univ-ouargla.dz

تمهيد:

إن العمل على الاستمرار نحو بلوغ تنمية اقتصادية حقيقة يعد هدفا أساسيا يتطلب الاستخدام الصحيح لأدوات السياسة المالية، حتى يكون أثار هذه الأخيرة واضحة على معدلات النمو الاقتصادي، وتمثل سياسة الجباية العادية إحدى ركائز الساسية المالية لتحقيق أهدافها بحيث تلعب دورا هاما في الدول لا لأنها أداة لتحصيل الأموال فقط بل هي وسيلة تمكن الدولة بالتدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروات بين الأفراد، والتصدي للأزمات الاقتصادية كالتضخم والكساد وتوجيه النشاط الاقتصادي على نحو معين. وإعتقادا لما سبق فالاشكالية المراد معالجتها يمكن طرحها في السؤال التالي:

هل يمكن تصميم نموذج قياسي يفسر أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على هذا السؤال إرتأينا تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية.

ما المقصود بالجباية العادية والنمو الاقتصادي؟

ما طبيعة أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2023؟

هل توجد علاقة سببية من الجباية العادية إلى النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة سابقا تم صياغة الفرضية التالية

- يوجد أثر معنوي ايجابي للجباية العادية على النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة سببية من الجباية العادية بإتجاه النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة المراد إنجازها فيمايلي:

- عرض مفهوم كل من الجباية العادية والنمو الاقتصادي.
- ابراز ومعرفة إذا ما كان هناك أثر للجباية العادية على النمو الاقتصادي أم لا.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية موضوع الدراسة من خلال مايلي:

- الصدمات التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الريعية جراء تذبذبات أسعار المحروقات، وبالتالي تحاول هذه الدول وعلى رأسها الجزائر احلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية من أجل تأمين اقتصادها، وزيادة وتنوع الإيرادات المالية لتمويل النفقات العمومية وتلبية الحاجيات المختلفة لأفراد المجتمع. وذلك لأنه لا يمكن أن تبقى الدول حبيسة موارد النفط، وأن الأمر المهم هو كيفية تسيير مرحلة ما بعد النفط وبناء اقتصاد متنوع الإيرادات.

المنهج العلمي المعتمد: لإنجاز هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استعراض المفاهيم النظرية وبعض الدراسات السابقة التي تناولت أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي، وفيما يخص الجانب التطبيق اعتمدنا أسلوب التحليل الكمي عبر خطواته بداية بتجميع بيانات المتغيرات وتوصيف نموذج الدراسة، وبعد تحديد المنهجية القياسية الصحيحة لنمذجة هذه المتغيرات قياسيا، وأخيرا تحليل ومناقشة مخرجات برمجية Eviews12.

1 - عرض الدراسات التطبيقية: من أجل تحليل ومعرفة ما مدى تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي تم عرض

بعض الدراسات التطبيقية على النحو التالي، وهي تمثل خطوة مهمة للتعرف على موضوع البحث وطريقة معالجته من قبل باحثين سابقين:

1-1 - دراسة (بوحسان و بركان ، 2019، الصفحات 204-222): بعنوان دراسة قياسية لأثر الجباية العادية النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1992-2017)، وتهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل تطور حصيلة الجباية العادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 نظريا واختبار أثر الجباية العادية على نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قياسيا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR وفق العلاقة التالية $LPIBr = f(Ltaxr)$. وفي الأخير بينت نتائج الدراسة غياب العلاقة السببية من الجباية العادية باتجاه نمو الناتج المحلي الحقيقي، كما أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالجبائية العادية من خلال توسيع الأوعية الضريبية وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي.

1-2 - دراسة (ششوي و عبان، 2020، الصفحات 92-114): بعنوان أثر مداخل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019، ولهذا الغرض تم تطبيق منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR لانحدار النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي (CR) على الجباية العادية (RF) والجبائية البترولية (FP) وفق العلاقة التالية $CR = f(RF, FP)$. وفي الأخير خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية من الجباية البترولية باتجاه النمو الاقتصادي، في حين كانت العلاقة غير معنوية من الجباية العادية إلى النمو الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بضبط الاقتصاد الموازي في الجزائر من أجل توسيع القاعدة الجبائية لضمان الحصيلة المالية على المدى الطويل.

1-3 - دراسة (كويان و حميران ، 2021، الصفحات 80-95): بعنوان دور العائدات الجبائية العادية في ظل الإصلاحات المعتمدة في تغطية عجز الميزانية العامة - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2015-2018)، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى قدرة الإصلاحات الجبائية العادية على تغطية عجز ميزانية الدولة للفترة 2015-2018 للرفع من قيمة الإيرادات الجبائية في ظل تراجع أسعار برميل البترول لتتوصل نتائج الدراسة في الأخير إلى ضرورة احلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، كما أوصت الدراسة بالعمل على تفعيل بعض الضرائب التي من شأنها الرفع من الإيرادات الجبائية العادية كالضريبة على الثروة والضريبة على الأملاك.

1-4 - دراسة (نوري و بضيف، 2022، الصفحات 609-620): بعنوان الجباية العادية كآلية لتمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا دراسة تحليلية للفترة 2019-2022، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول أثر الجباية العادية على تمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا، وفي الأخير أشارت الدراسة إلى أن الجباية العادية تعتبر مصدر من مصادر تمويل الخزينة العمومية، كما أوصت الدراسة بتفعيل رقمنة الضريبي وعصرنة الإدارة الجبائية لزيادة وتحسين الإيرادات الجبائية.

1-5 - دراسة (دحماني و سعداوي، 2023، الصفحات 155-176): بعنوان أثر الجباية العادية على الاستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لعلاقة الجباية العادية بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالإسقاط على مخطط النموذج التنموي الجديد كإنموذج، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تطور حجم الجباية العادية والنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط وفق الصيغة التالية $PIB = f(FN)$ لمعرفة التأثير غير المباشر للنمو الاقتصادي المقاس بمؤشر الناتج المحلي على الجباية العادية. وفي الأخير توصلت نتائج إلى أن الجباية العادية تمثل المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي بالدرجة الأولى.

1-6 - دراسة (بلفاضل و دغمي، 2023، الصفحات 104-116): بعنوان الجباية العادية بالجزائر في ظل عدم استقرار أسعار المحروقات وإنتاجها للفترة 2000-2021، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية العادية بالجزائر في خضم عدم ثبات أسعار النفط وتذبذب إنتاجها خلال الفترة 2000-2021، حيث تم التطرق إلى علاقة الجباية العادية بحجم إنتاج المحروقات وأسعارها من خلال تحليل البيانات الإحصائية المسجلة في الجداول والأشكال. وفي الأخير دلت نتائج الدراسة على

وجود علاقة عكسية مباشرة بين حصيلة الجباية العادية وأسعار النفط وإنتاجها في الجزائر، كما أوصت الدراسة بإصلاح النظام الضريبي ورقمته.

2- نظرة مفاهيمية للجباية العادية والنمو الاقتصادي:

2-1- الجباية العادية مفهومها وأبعادها:

2-1-1- مفهوم الجباية العادية: تلعب الجباية العادية دورا بالغ الأهمية في تجميع الموارد المالية عن طريق الضرائب والرسوم والإتاوات، فهي بمثابة مصدر أساسي لتمويل الخزينة العمومية والممول للمشاريع العامة للدولة. ومن بين التعاريف التي تطرقت لمفهوم الجباية العادية نذكر "تمثل ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات عامة لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة" (سمايحية و بن العايب، 2023، الصفحات 40-56). وتعرف كذلك بمجموعة القوانين التي تتعلق بنظام اقتطاع الضرائب والتي غايتها في الأخير تغطية مصاريف الدولة. كما توصف بأنها اقتطاع نقدي إجباري، نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لقدرته التكلفة ومساهمة في الأعباء العامة أو بتدخله لتحقيق أهداف معينة.

2-1-2- الأبعاد المختلفة وراء فرض الضرائب وجبايتها: تهدف الدولة من خلال فرض الضرائب تحقيق عدة أبعاد هي:

أ- البعد المالي: يتمثل في تغطية النفقات الخاصة بالدولة، أي تحقيق الموازنة العامة بإعتبار أن الضرائب جزء من إيرادات الدولة التي تقابلها نفقاتها وتعمل على تغطيتها.

ب- البعد الاقتصادي: بالنسبة للبعد الاقتصادي الذي تستهدفه الضرائب فهو يتمثل فيما يلي:

- توجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع والقطاعات الإنتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها ويكون ذلك بالإعفاء الكلي للضرائب أو بتخفيض معدل الضرائب المفروضة.
- الحد من استهلاك بعض المواد الكمالية المستوردة من الخارج مع فرض نط استهلاك معين.
- تعبئة الموارد المالية باستخدام الضرائب كأداة لتشجيع الادخار بإعفاء المداخيل الناتجة عن الأموال المودعة لدى البنوك من أجل بلوغ تنمية اقتصادية حقيقية.
- حماية الصناعات والمنتجات المحلية وتغطية العجز في الميزان المدفوعات.

ت- البعد الاجتماعي: تساهم الإيرادات الضريبية في تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية وهي: (نابتي، 2014/2013،

صفحة 14)

- تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع الواحد بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية.

- زيادة معدلات الضريبة على بعض المنتجات الضارة كالسجائر والخمور للحد من الأفات الاجتماعية.
- إعفاء الهيئات التي تهدف للنفع العام من الضرائب كالمستشفيات ومؤسسات التعليم العالي.

عنوان المقال: نمذجة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....

ث- البعد السياسي: أصبحت الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، بحيث تستعمل الضرائب كوسيلة لأغراض سياسية من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، كما تستخدم الضرائب أيضا لتسهيل الحركة التجارية مع الدول أو الحد منها. (بن يخلف، 2007، صفحة 6)

2-2- النمو الاقتصادي مفهومه وعوامله:

2-2-1- تعريف النمو الاقتصادي: اهتم المفكرون الاقتصاديون بموضوع النمو الاقتصادي منذ القدم خاصة في العقود الأخيرة وذلك لما له من أهمية في الاقتصاد وأثر بالغ في حياة الأفراد، فهو يساهم في توسيع الخيارات أمام الأفراد ويساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة كالتعليم والرعاية الاجتماعية والصحة بشكل أفضل. وقد تعرض النمو الاقتصادي لعدة تعريفات فحسب Marc Montoussé "هو ظاهرة حديثة نسبيا وفي الوقت نفسه يمثل ثمرة النشاط الاقتصادي والحرك لإستمرار هذا النشاط." (بجلولي، 2022، الصفحات 227-242) ويرى A. Samuelson Paul "بأن النمو الاقتصادي هو التوسع والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل للبلد." (تلمساني، 2021، الصفحات 1-18)، وهناك العديد من العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي، منها حجم رأس المال المادي ورأس المال البشري، وتوافر الموارد الطبيعية

2-2-2- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: تحدث العملية الإنتاجية نتيجة لتوليفة مجموعة عوامل من أجل تحويل الموارد إلى استخدامات يكون حصيلة هذه العملية في الأخير عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها، وتتمثل هذه العوامل في مايلي:

أ- الاستثمار في رأس المال البشري: هو مفهوم اقتصادي تم وصفه من قبل الاقتصادي Theodore, W. Schultz ومساهمات Gary Becker لتفسير النتائج الاقتصادية، فهو بذلك يعبر عن المهارات والمعرفة بالإضافة إلى القدرات الذاتية لتحديد وإيجاد مصادر المعرفة والمهارات التي لا يمتلكها الأفراد قبل الكشف عنها، كما يطلق عليه المنظمون الإداريون أحيانا الابتكار أو قدرات المنظمة.

ب- تراكم رأس المال المادي: يعد مدخل رأس المال المادي من المدخلات المهمة والمؤثرة في تحليل العملية الإنتاجية وهو يعبر عن مساهمة كل من الأصول الأتية: الآلات والمعدات، الأبنية المختلفة، وسائل النقل والمكائن التي لها قدرة على الإنتاج عند توظيفها في الاستثمار. (محمود إ.، 2010، صفحة 122)

ت- معدل التقدم التكنولوجي: يعني الاستخدام الجيد والكفاء لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

ث- النمو السكاني: يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، بحيث تستند هذه القدرة بشكل كبير على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة، التنظيم.

ج- التنظيم الاقتصادي: إذا استطاعت الدولة تحسين كفاءة إستخدامها لمواردها الإنتاجية فإنها سوف تحصل على مستويات إنتاجية عالية، وتزيد من معدل نموها، وإذا كان التنظيم الاقتصادي يتسم بعدم الكفاءة والضياع فإنه سوف يعرقل النمو. (محمود ع.، غير موجود، صفحة 133)

ح- مدى توافر الموارد الطبيعية: تشمل على الموارد التي لا دخل للإنسان في وجودها، أي هي من صنع الخالق كالأرض، البترول، المعادن، فكلما كانت الموارد بكميات كبيرة مع ثبات العوامل الأخرى ساهم ذلك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. (عبد الحميد، 2001، الصفحات 470-471)

3- دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر

3-1- توصيف متغيرات ونموذج الدراسة

3-1-1- طبيعة ومصدر بيانات متغيرات الدراسة: الإحصائيات المعتمدة لإنجاز الجزء التطبيقي هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة 1990-2023 تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (<http://dataabankaldawli.org>) ووزارة المالية.

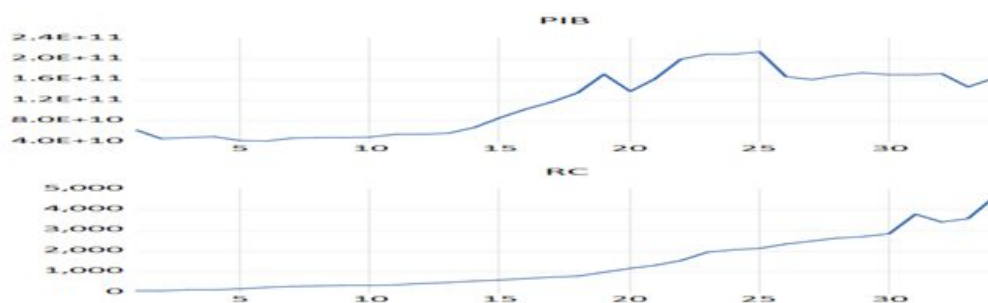
3-1-2- توصيف نموذج الدراسة: يمكن التعبير رياضيا عن العلاقة التي تربط بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي وفق الصيغة التالية: $PIB = f(RC)$ أما قياسا فتمثلها كمايلي $PIB_t = \alpha_1 + \alpha_2 RC_t + \varepsilon_t$ حيث يمثل (PIB) النمو الاقتصادي مقاسا بنمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار المحلية للدولار الأمريكي، و(RC) ترمز لمتغير الجباية العادية بالدينار الجزائري.

3-2- اختبار أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

3-2-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: بما أن وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أو العملية التصادفية المولدة لها يعني عدم إستقرارها، فإن محاولات التحقق من عدم إستقرارها تركز على محاولة إختبار وجود جذر الوحدة. وهناك عدة طرق وإختبارات متوفرة لإختبار فرض العدم بأن هناك جذر الوحدة.

أ- التحليل البياني للسلاسل الزمنية محل الدراسة: إن الخطوة الأولى في تحليل أي سلسلة زمنية هي التوقيع البياني لمشاهدات السلسلة مع الزمن، لأنها من أسهل الطرق إستخداما في الكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، وعليه قبل البدء في تطبيق مختلف إختبارات السكون دائما ما ينصح برسم تطور السلسلة الزمنية المراد دراستها، لأن مثل هذا الرسم يعطي فكرة أولية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية بمعنى يظهر الملامح الوصفية للبيانات مثل الإتجاه العام، التغيرات الموسمية وعدم الإستقرار، والبيانات الشاذة إذا كانت هذه الملامح موجودة أم لا (والتر، 1992، صفحة 39)، كما تمثل هذه الخطوة نقطة البداية لإختبار أكثر دقة للسكون.

الشكل رقم 1: منحنى تطور سلسلي النمو الاقتصادي والجباية العادية في الجزائر للفترة 1990-2023



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برمجية Eviews12

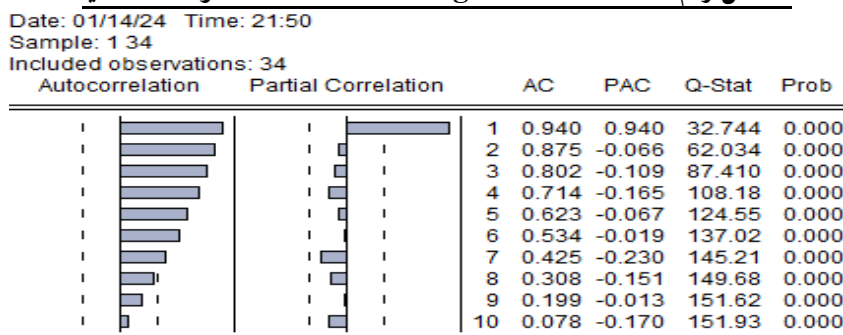
تظهر نتائج الشكل رقم (1) تزايد تطور كل من منحنى سلسلي النمو الاقتصادي وحصيلة الجباية العادية عبر الزمن خلال الفترة الزمنية المدروسة، وهذا مايشير بأن هذه السلاسل الزمنية تحتوي مركبة الاتجاه العام وبالتالي فهي غير مستقرة.

ب- رسم دالة الارتباط الذاتي AF : توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين مشاهدات نفس السلسلة في فترات زمنية مختلفة، وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية (حشمان ، 2010، صفحة 145) ويسمى التمثيل البياني لقيم دالة الارتباط الذاتي ب Correlogramme بحيث تتراوح قيمه ما بين 1 و -1 وإعتقادا عليه إذا كانت قيم دالة الارتباط الذاتي تقع خارج مجال الثقة أي أنها ذات معنوية إحصائية تختلف عن الصفر غير أنها تتناقص تدريجيا ويبطء مع إرتفاع قيم التأخير

عنوان المقال: نمذجة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....

فإن هذا يشير إلى وجود مركبة الاتجاه العام ضمن السلسلة المدروسة وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة في المستوى (خلف ، 2015، صفحة 77)، كما أن قيمة الاحتمال هي الأخرى مؤشر على عدم إستقرارية السلاسل الزمنية $Pro < 0.05$. ومن أجل توضيح ذلك تطبيقياً نشأ مخطط دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلاسل المدروسة المبينة في الشكلين المواليين.

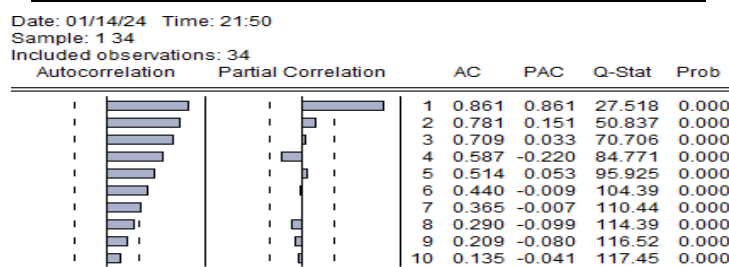
الشكل رقم 2: مخطط Correlogramme لسلسلة النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برمجية Eviews12

بالاعتماد على النتائج المدونة في الشكل رقم (2) يتبين أن دالة الارتباط الذاتي تخرج عن حدود الثقة عند مستوى المعنوية 5 بالمائة وهذا ما تؤكد الاحتمالات الموافقة للتأخيرات المختارة وهي أقل من 5 بالمائة مما يدعو إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الدال على عدم استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي، كما أن قيم دالة الارتباط الذاتي تتناقص تدريجياً من 0.94 إلى 0.078 وهو كذلك مؤشر على عدم استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 3: مخطط Correlogramme لسلسلة الجباية العادية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

نلاحظ بناءً على نتائج الشكل رقم (3) أن كل الاحتمالات أصغر من مستوى المعنوي 5 بالمائة وكذلك قيم دالة الارتباط الذاتي تتناقص من 0.861 إلى 0.135 بالإضافة إلى خروج دالة الارتباط الذاتي عن حدود الثقة عند بعض التأخيرات وهي كلها مؤشرات تشير إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الدال على عدم استقرارية سلسلة الجباية العادية.

ت- اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع ADF: يعطي إستخدام بيانات السلاسل الزمنية الغير المستقرة في النماذج الإقتصادية القياسية نتائج مظلمة أو خاطئة حسبما أشار إليه كل Granger و Newbold سنة 1974م، وهذا ما يؤدي إلى الحصول عموماً في علم الإقتصاد على ما يسمى بالتقدير الزائف $suprious regression$ لأجل ذلك نستعمل دالة الارتباط الذاتي المقطرة والتي سبق الإشارة إليها، كما نعلم على إختبارات جذر الوحدة المتمثلة في اختبار ديكي فولر (DF) واختبار فليبيس بيرون (PP) واختبار (KPSS). لكشف استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، وفي هذه الدراسة نعلم على اختبار

(ADF) الذي يستلزم تطبيقه إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية k للمتغير التابع على يمين المعادلة في الصيغ الثلاثة الخاصة بديكي فولر (DF) للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء. بحيث كانت نتائج مسجلة في الجدول التالي.

الجدول رقم 1: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF_t للسلاسل الزمنية محل الدراسة

مستوى المعنوية	RC	PIB	المتغيرات	
			المستويات والنموذج	
5%	0.7365	0.8005	النموذج 3	عند المستوى
	0.8735	0.7931	النموذج 2	
	0.3388	0.8202	النموذج 1	
	0.755	0.0006	النموذج 3	عند الفرق الأول
	0.91	-	النموذج 2	
	0.9616	-	النموذج 1	
	0.0022	-	النموذج 3	عند الفرق الثاني
	-	-	النموذج 2	
	-	-	النموذج 1	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

تبين النتائج المعروضة في الجدول رقم (1) أن قيم الاحتمالات بالنسبة للنماذج القياسية الثلاثة لسلسلة النمو الاقتصادي في المستوى أكبر من مستوى المعنوية 5 % مما يستلزم رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة وبالتالي فسلسلة النمو الاقتصادي غير مستقرة، لكن عند إجراء عملية الفروق الأولى لها أصبحت مستقرة $I(1)$ ، أما سلسلة الجباية العادية فقيم احتمالاتها في المستوى وفي الفرق الأول كلها أكبر من مستوى المعنوية 5 % بالمائة بالنسبة للنماذج القياسية الثلاثة مما يؤدي إلى قبول الفرض الصفري الدال على عدم استقراريتها، وبعد أخذ فروقاتها الثانية استقرت $I(2)$ وبما أن السلاسل الزمنية وجدت مستقرة في الفرق الأول والثاني فإن منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR هي الأجدر بالتطبيق في هذه الحالة.

3-2-2- تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج VAR: يتم عادة في معظم الدراسات التطبيقية تحديد درجة التأخير للنموذج بالاعتماد على نتائج قيم المعايير الاحصائية التالية EPE, Akaike, Schwarz, Hannan Quin باختبار مدة الإبطاء التي تدني قيمة هذه المعايير.

الجدول رقم 2: تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: PIB RC						
Exogenous variables: C						
Date: 01/13/24 Time: 08:41						
Sample: 1 34						
Included observations: 30						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1031.176	NA	2.81e+27	68.87839	68.97180	68.90827
1	-955.4439	136.3173	2.36e+25	64.09626	64.37650	64.18591
2	-951.7720	6.119884	2.42e+25	64.11813	64.58520	64.26755
3	-939.0583	19.49437*	1.37e+25*	63.53722*	64.19111*	63.74641*
4	-937.7836	1.784567	1.68e+25	63.71891	64.55963	63.98786

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

عنوان المقال: نمذجة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....

تظهر نتائج الجدول رقم (2) أن درجة الإبطاء المناسبة لتقدير نموذج VAR هي 3 التي تصاحب القيم الدنيا لكل من المعايير الإحصائية EPE, Akaike, Schwarz, Hannan Quin

3-2-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR: سابقا تم تحديد درجة تكامل كل من سلسلة النمو الاقتصادي والجباية العادية وكذلك اختيار فترة التأخير المثلى لتأتي مرحلة تقدير نموذج VAR المسجل نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates		
Date: 04/13/24 Time: 08:43		
Sample (adjusted): 4 34		
Included observations: 31 after adjustments		
Standard error is () & t-statistic is ()		
	PIB	R.C
PIB _{t-1}	0.988272 (0.20972)	2.21E-09 (1.5E-06)
	[0.71228]	[1.18288]
PIB _{t-2}	-0.081203 (0.29572)	1.33E-09 (2.6E-06)
	[-0.27439]	[0.50729]
PIB _{t-3}	0.081490 (0.22243)	-2.03E-09 (2.0E-06)
	[0.36637]	[-1.02632]
R.C _{t-1}	1.2285901 (2.1E+07)	0.150883 (0.18323)
	[0.59616]	[0.82348]
R.C _{t-2}	-27462329 (2.3E+07)	-0.025177 (0.19161)
	[-1.27438]	[-0.13139]
R.C _{t-3}	12396313 (2.1E+07)	1.016517 (0.18833)
	[0.59522]	[5.39749]
C	8.73E+09 (7.7E+09)	-13.48676 (88.7043)
	[1.19029]	[-0.19630]
R-squared	0.986200	0.986690
Adj. R-squared	0.907750	0.983363
Sum sq. resid	8.08E+31	638552.6
S.E. resid	1.83E+10	163.1148
F-statistic	90.20028	298.8304
Log likelihood	-772.6330	-197.9482
Akaike AIC	50.29890	13.22246
Schwarz SC	50.62371	13.54627
Mean dependent	1.22E+11	1485.980
S.D. dependent	6.04E+10	1264.996
Unrestricted constant covariance (def adj.)		8.35E+24
Unrestricted constant covariance		8.00E+24
Log likelihood		-969.4907
Akaike information criterion		63.45101
Schwarz criterion		64.09862
Number of coefficients		14

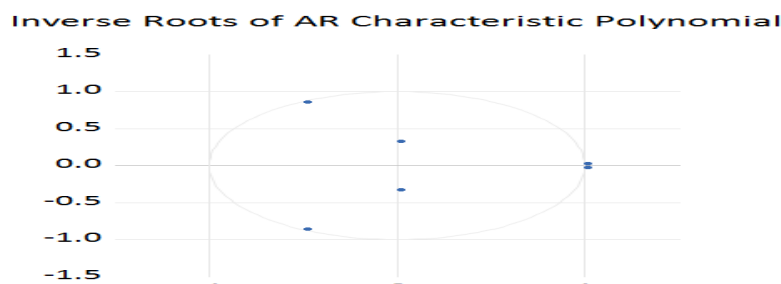
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برمجية Eviews12

تظهر نتائج تقدير نموذج VAR المسجلة في الجدول رقم (3) بأن $PIB(-1)$ معنوي فقط بالنسبة للمعادلة الأولى لأن قيمة t يساوي (4.71) وهي أكبر من 2، وكذلك $RC(-3)$ معنوية فقط بالنسبة للمعادلة الثانية لأن قيمة t تساوي (5.39) وهي أكبر من 2.

3-2-4- اختبار جودة النموذج المقدر VAR: بعد تقدير النموذج لابد من اختبار صلاحيته بإجراء الاختبارات التالية:

أ- اختبار استقرارية بواقي نموذج VAR: لمعرفة مدى استقرارية بواقي نموذج VAR المقدر نعلم على اختبارات مقلوب الجذور المميزة للكثير الحدود المدونة نتائجه في الشكل الموالي.

الشكل رقم 4: نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

من النتائج المعروضة في الشكل رقم (4) يتضح بأن النموذج VAR المقدر هنا هو غير مستقر وغير جيد لأن مقلوب الجذور المميزة لكثير الحدود تقع خارج الدائرة الواحدة، لذلك يجب إعادة صياغة النموذج بطريقة أخرى للحصول على أفضل النتائج. وعليه سوف نعدل النموذج بأخذ لوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المتضمنة في النموذج وبعدها نعرض تقدير النموذج المعدل وفق المعادلة التالية.

$$\log BIP_t = 3,4 + 1,094 \log BIP_{t-1} - 0,18 \log BIP_{t-2} - 0,06 \log BIP_{t-3} + 0,26 \log RC_{t-1} - 0,2 \log RC_{t-2} + 0,02 \log RC_{t-3} \quad (1)$$

$$t: (1,42) \quad (-0,34) \quad (-0,61) \quad (5,38) \quad (0,93) \quad (0,068) \quad (-0,67)$$

$$AIC = -1,05 \quad SIC = -0,72 \quad R^2 = 0,95 \quad F_{cal} = 99,32$$

$$\log BIP_t = -2,53 - 0,05 \log BIP_{t-1} + 0,25 \log BIP_{t-2} - 0,068 \log BIP_{t-3} + 0,63 \log RC_{t-1} + 0,1 \log RC_{t-2} + 0,14 \log RC_{t-3} \quad (2)$$

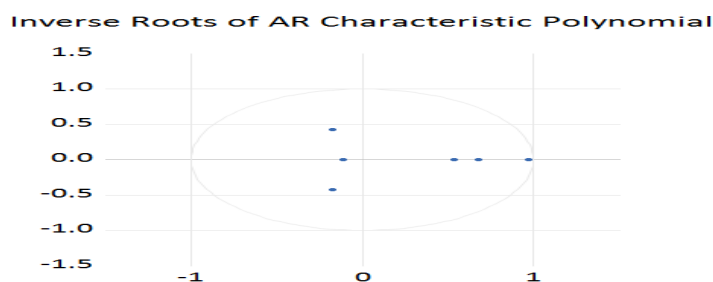
$$t: (-1,35) \quad (2,88) \quad (-0,32) \quad (1,11) \quad (-0,45) \quad (0,41) \quad (0,78)$$

$$AIC = -1,54 \quad SIC = -1,22 \quad R^2 = 0,99 \quad F_{cal} = 501,8$$

من أجل تحليل نتائج المعادلة رقم (1) و(2) نعتمد على قيمة t لاختبار معنوية المعلمات المقدرة وذلك لغياب الاحتمال. إذا كانت القيم المحسوبة أكبر من 2 أو 1.96 نستنتج أن المتغير المستقل هو معنوي وله تأثير على المتغير التابع.

تبين نتائج تقدير المعادلة رقم (1) و(2) أن LOGPIB(-1) معنوي بالنسبة للمعادلة الأولى لأن قيمة t تساوي (5.38) وهي أكبر من 2 وكذلك LOGRC(-1) معنوي بالنسبة للمعادلة الثانية بالنظر لقيمة t التي تساوي (2.88) وهي أكبر من 2. كما قيم المعايير الإحصائية ل AIC و SIC بالنسبة للنموذج الثاني المقدر بعد التعديل هي أفضل مقارنة بقيمها في النموذج الأول، وذلك لأنها أقل بالإضافة إلى قيم R^2 و F_{tab} الكبيرة في النموذج الثاني. وكمرحلة ثانية نجري اختبار استقرارية للنموذج المعدل فنتحصل على النتائج التالية:

الشكل رقم 5: نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بعد التعديل



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

تشير نتائج الشكل رقم (5) أن مقلوب الجذور المميزة لكثير الحدود تقع داخل الدائرة الواحدة وبالتالي فالنموذج المقدر هو مستوفي لشروط الاستقرارية أي أنه جيد ومستقر.

ب- اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج: للتأكد من وجود مشكلة الارتباط الذاتي ما بين بواقي التقدير نحري اختبار LM Test المدونة نتائجه في الجدول الموالي.

الجدول رقم 5: نتائج اختبار LM test للارتباط الذاتي بين البواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 01/16/24 Time: 10:29
Sample: 1 34
Included observations: 31

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.158268	4	0.0573	2.492318	(4, 42.0)	0.0574
2	6.496052	4	0.1650	1.712332	(4, 42.0)	0.1653
3	2.833533	4	0.5861	0.715215	(4, 42.0)	0.5863

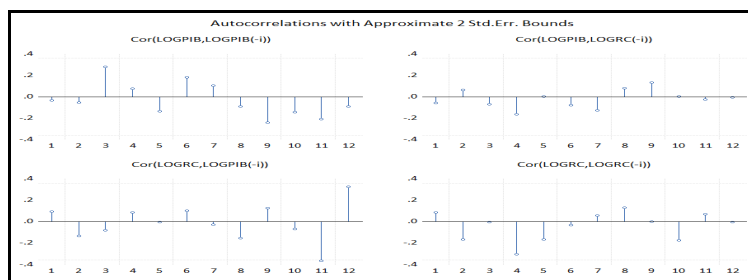
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.158268	4	0.0573	2.492318	(4, 42.0)	0.0574
2	11.70585	8	0.1648	1.569583	(8, 38.0)	0.1656
3	12.70151	12	0.3911	1.090754	(12, 34.0)	0.3981

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

نلاحظ بناءً على نتائج الجدول رقم (5) أن كل الاحتمالات أكبر من 5 % وعليه نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري الذي يشير إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي.

ت- التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي: بناءً على المخططات البيانية لدوال الارتباط الذاتي للبواقي يتم تحديد فيما إذا كانت هذه البواقي ذات دلالة احصائية أم لا.

الشكل رقم 6: التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

يوضح الشكل أعلاه المتضمن لدوال الارتباط الذاتي لبواقي التقدير مثنى مثنى، بأن أغلبها تقع داخل مجال الثقة أي ذات معنوية احصائية معدومة وهذا يدعم صحة الاختبار السابق

ث- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: لكشف مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي المقدره نستخدم اختبار Jarque-Berra المسجلة نتائجه في الجدول التالي.

الجدول رقم 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Berra

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.130525	2	0.9368
2	1.798693	2	0.4068

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برمجية Eviews12

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى أن بواقي تقدير النموذج تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن قيم الاحتمالات أكبر من مستوى المعنوية 5% فيتم حينها رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري.

ج- اختبار ثبات تجانس تباين بواقي تقدير النموذج: لدراسة مشكلة عدم ثبات تجانس تباين البواقي تجري اختبار White Test المسجلة نتائجه في الجدول التالي.

الجدول رقم 7: نتائج اختبار White Test لكشف مشكلة عدم ثبات تجانس تباين البواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 01/18/24 Time: 21:32
Sample: 1 34
Included observations: 31

Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
40.61112	36	0.2744			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(12,18)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.372024	0.888625	0.5730	11.53274	0.4839
res2*res2	0.541093	1.768636	0.1330	16.77388	0.1583
res2*res1	0.392335	0.968464	0.5097	12.16237	0.4327

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برمجية Eviews12

حسب النتائج الملخصة في الجدول أعلاه تظهر قيمة الاحتمال (0.2744) أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه قبول الفرضية الصفريية التي تنص على ثبات تجانس تباين البواقي خلال الفترة المدروسة.

خ- اختبار Wald: يختبر معنوية معاملات النموذج المقدر، ونتائجه موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 8: نتائج اختبار Wald

VAR Lag Exclusion Wald Tests
Date: 01/14/24 Time: 22:43
Sample (adjusted): 4 34
Included observations: 31 after adjustments

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [] are p-values

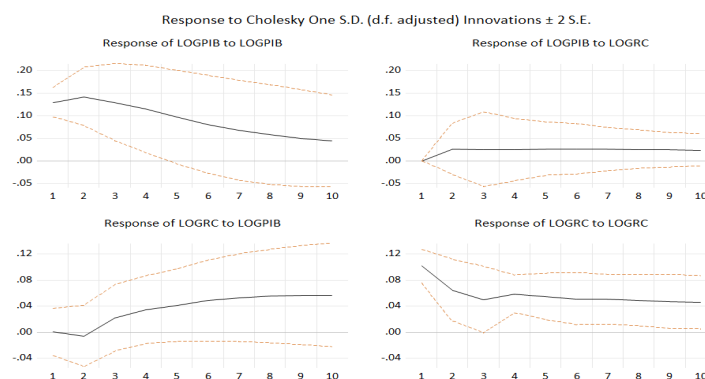
	LOGPIB	LOGRC	Joint
Lag 1	29.51553 [0.0000]	8.499625 [0.0143]	38.01317 [0.0000]
Lag 2	0.766928 [0.6815]	1.335931 [0.5128]	2.107992 [0.7159]
Lag 3	0.144104 [0.9305]	0.973324 [0.6147]	1.115748 [0.8918]
df	2	2	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برمجية Eviews12

تشير النتائج المسجلة في الجدول رقم (8) إلى أن Lag1 يختبر معنوية الإبطاء الزمني من الدرجة الأولى للمتغيرين LOGPIB و LOGRC بالإضافة إلى تأثيرهم المزدوج والتي تظهر معنوية بالنسبة للمتغيرين وذلك لأن قيمة الاحتمال (0.00، 0.014) أصغر من مستوى المعنوية 5%، في المقابل Lag2 و Lag3 تختبر معنوية التأخير الزمني الثاني والثالث للمتغيرين والتي جاءت كلها غير معنوية نظرا لكبر قيم الاحتمالات المقابلة لها من مستوى المعنوية 5%.

3-2-5- تحليل دوال الاستجابة الفورية: حدوث صدمة في أحد البواقي لمتغير ما يمكن أن يمارس تأثيرا مباشرا في قيمة هذا المتغير، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى باقي المتغيرات المدرجة ضمن النموذج بواسطة ديناميكية نماذج VAR. ومن أجل تحليل دوال الاستجابة لنموذج VAR المقدر تم رسمها من خلال الشكل البياني التالي.

الشكل رقم 7: نتائج تحليل دوال الاستجابة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برمجية Eviews12

أ- تحليل دوال الاستجابة الفورية لمتغيرة النمو الاقتصادي (LOGPIB): يبين مخطط الشكل البياني أعلاه بأن حدوث صدمة ايجابية في متغيرة الجباية العادية (LOGRC) بمقدار وحدة زمنية في السنة الأولى يولد استجابة ايجابية ضعيفة ومنتزعة في متغير النمو الاقتصادي (LOGPIB) ابتداء من السنة الأولى (0.016) إلى السنة الرابعة (0.048) بعدها تصبح الاستجابة تقريبا ثابتة عند القيمة (0.05) وحدة معيارية.

ب- تحليل الاستجابة الفورية لمتغيرة الجباية العادية (LOGRC): حدوث صدمة ايجابية في متغير النمو الاقتصادي (LOGPIB) بمقدار وحدة زمنية في السنة الأولى سيكون لها استجابة ايجابية متذبذبة ما بين الزيادة والنقصان في متغيرة الجباية العادية (LOGRC) بحيث قدرت قيمتها في السنة الأولى (0.012) وحدة معيارية وفي السنة العاشرة (0.02) وحدة معيارية.

3-2-6- تحليل التباين: يعكس تحليل تباين خطأ التنبؤ أهمية المتغيرات العشوائية في النموذج، فهو يقيس حجم التغير في الأفق h نتيجة لحدوث صدمة في المتغير نفسه أو المتغيرات الأخرى. والجدول الموالم يوضح نتيجة تجزئة تباين خطأ التنبؤ لعشر سنوات مستقبلية.

الجدول رقم 9: نتائج تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات الدراسة

Variance Decomposition of LOGPIB:			
Period	S.E.	LOGPIB	LOGRC
1	0.129584	100.0000	0.000000
2	0.193986	98.10346	1.896541
3	0.234768	97.55607	2.443930
4	0.262444	97.17082	2.829178
5	0.281019	96.61310	3.206896
6	0.293542	96.06638	3.593617
7	0.302397	95.55148	3.944851
8	0.308951	95.04768	4.295218
9	0.314001	94.56818	4.631818
10	0.318060	94.11880	4.981199

Variance Decomposition of LOGRC:			
Period	S.E.	LOGPIB	LOGRC
1	0.101338	0.000843	99.99916
2	0.120123	0.286693	99.71331
3	0.131757	3.048804	96.95120
4	0.148128	7.830323	92.16968
5	0.163150	12.77722	87.22278
6	0.177687	18.21248	81.78752
7	0.192063	23.15691	76.83309
8	0.205657	27.37683	72.62317
9	0.218349	30.94574	69.05426
10	0.230155	33.92458	66.07542

Cholesky Ordering: LOGPIB LOGRC

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

أ- تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة النمو الاقتصادي (LOGPIB): اعتماداً على نتائج تجزئة تباين خطأ التنبؤ المسجلة في الجدول أعلاه تظهر أن الجباية العادية تساهم ب 1.89% ابتداءً من السنة الثانية وتزايد إلى أن تبلغ 5.88% في المدى الطويل وهي نسبة ضعيفة. أما صدمات النمو الاقتصادي فإن مساهمتها تتراجع تدريجياً في تفسير نفسها في المدى الطويل، إلا أنها تبقى نسبة كبيرة مقدرة ب 94%.

ب- تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة الجباية العادية (LOGRC): يساهم النمو الاقتصادي ابتداءً من السنة الأولى بنسبة 0.00084 بعدها تتزايد لتبلغ 34% في المدى الطويل، في حين تساهم الجباية العادية في تفسير صدماتها بنسبة 99.99 في السنة الأولى للتراجع إلى 66% في المدى الطويل.

3-2-7- اختبار السببية: معرفة السببية ضرورية لبحث تركيبة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وفهمها للتمييز بين المتغيرات الداخلية من المتغيرات الخارجية. وعليه نحري اختبار السببية المسجل نتائجه في الجدول التالي للتأكد من ذلك.

الجدول رقم 10: نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests				
Date: 01/14/24 Time: 22:44				
Sample: 1 34				
Included observations: 31				
Dependent variable: LOGPIB				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
LOGRC	1.635430	3	0.6514	
All	1.635430	3	0.6514	
Dependent variable: LOGRC				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
LOGPIB	3.430518	3	0.3299	
All	3.430518	3	0.3299	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برمجية Eviews12

عنوان المقال: نمذجة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....

يبين القسم الأول من نتائج اختبار السببية أن متغير LOGRC لا يؤثر في المتغير LOGPIB من خلال قيمة Chi-sq والتي تساوي (1.63) وقيمة P-Value (0.65) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يستلزم رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري، أما القسمة الثاني فيوضح أن متغير LOGPIB لا يؤثر في المتغير LOGRC من خلال قيمة Chi-sq التي تساوي (3.43) وأيضا P-Value (0.32)، وبالتالي يمكن استنتاج بأنه لا توجد علاقة سببية بين هذين المتغيرين.

الخلاصة: تحديد ماهية الجباية العادية هو تحديد ضمني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ينتهجها كل مجتمع، فهي تحضى بأهمية بالغة في جميع السياسات المالية لإعتبارها ممول رئيسي لنفقات ميزانية الدولة بصفة مستمرة والمشاريع العامة للدولة.

1- تحليل اختبار قبول أو رفض فرضيات الدراسة

➤ **الفرضية الأولى:** جاءت عبارتها على النحو التالي يوجد أثر معنوي إيجابي للجباية العادية على النمو الاقتصادي، فقد بينت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR خطأها لعدم معنوية معاملات الانحدار لجميع فترات الإبطاء لمتغيرة الجباية العادية.

➤ **الفرضية الثانية:** نصت على وجود علاقة سببية من الجباية العادية بإتجاه النمو الاقتصادي، فقد أثبتت نتائج اختبار السببية خطأها.

➤ **التفسير الاقتصادي:** جاءت نتائج الدراسة متوافقة مع نتائج دراسة كل من (بوحسان وبركان، ششوي وعبان) المعروضتين ضمن الدراسات السابقة، ويمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها سابقا المتمثلة في عدم تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي رغم الإصلاح الضريبي المطبق بداية التسعينات، والذي كان هدفه بالدرجة الأولى إيجاد هيكل ضريبي جديد يزيد من تطور حصيلة الجباية العادية والخروج من هيمنة إيرادات المحروقات، فقد لاحظنا تطور إيرادات الجباية العادية من سنة إلى أخرى، إلا أن هذا التطور يبقى بعيدا لأن يكون داعما لتمويل النفقات العامة للدولة وتحقيق نمو اقتصادي مما يدل على عدم استطاعة الجباية العادية تجاوز اشكالية ثنائية الاقتصاد النفطي وغير النفطي لعدة أسباب منها توسيع واستخدام الاقتصاد الغير الرسمي، قلة التحفيزات المالية للموظفين هو سبب آخر يؤثر في عمل الإدارة الضريبية، كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات، ضعف المؤسسات العمومية وحل البعض منها بسبب الوضعية المالية التي آلت إليها مما جعلها تعفى من دفع ضريبة الأرباح.

2- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة المنجزة سابقا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الضريبة مبلغ نقدي تحدده الدولة بموجب مرسوم قانوني يفرض ويدفع من قبل المكلف دون إرجاعه، بحيث توجه الإيرادات الضريبية في الأخير لتغطية النفقات العمومية بهدف تلبية مختلف حاجيات أفراد المجتمع.
- تسعى الجزائر من وراء فرض الضرائب إلى تحقيق مجموعة أهداف منها المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.
- رغم تطور الإيرادات الجبائية العادية ضمن فترة الدراسة، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد لأن تكون داعمة لدينامكية النمو الاقتصادي.

- عدم استقرارية بواقي تقدير النموذج المبني أدى إلى إدخال لوغاريتم على طرفي النموذج السابق من أجل الحصول على نتائج أفضل.
- السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة وجدت متكاملة في الفرق الأول والثاني، وبالتالي فإن منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR في الحالة هي الأولى بالتطبيق.
- بينت الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر بعد التعديل خلوه من المشاكل القياسية.
- غياب العلاقة السببية من الجباية العادية بإتجاه النمو الاقتصادي.

3- الاقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل إليها سابقا إرتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

- الاهتمام بالجباية العادية بتوسيع القاعدة الخاضعة بالضريبة من خلال خلق مصادر وأوعية جبائية أخرى عن طريق توسيع النشاط الاقتصادي.
- تطبيق إجراءات التحصيل للضرائب والرسوم بكل صرامة مع التركيز على كبار المكلفين وخاصة الذين خضعوا للرقابة الجبائية، وثبت تورطهم في الغش الضريبي.
- ضرورة الإسراع بعصرنة الإدارة الجبائية وربطها بشبكة المعلومات مع مختلف المصالح الإدارية الأخرى ذات العلاقة بالمادة الضريبية من أجل تزويدها بما تحتاجه من معلومات.
- دعم الإدارة الجبائية بالعنصر البشري الكفاء، وتوفير الوسائل المادية بكل أنواعها.
- تكوين قضاة متخصصين بالجباية قصد استعادة الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة.

المراجع:

1- الكتب:

1. إبراهيم نبيل محمود. (2010). تحليل المتغيرات الاقتصادية الإنتاجية والكفاءات - التغير التقني - العمل (الإصدار ط1). عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
2. عبد المطلب عبد الحميد. (2001). النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ". الأردن: الدار الجامعية للنشر.
3. علي محمود. (غير موجود). التعلم وأثره في التنمية الاقتصادية "الوطن العربي دراسة حالة". مكتبة الاقتصاد.
4. فاندل والتر. (1992). السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس-جنكنز. (حامد عبد المرض عزام، و آخرون، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.
5. محمد عماد خلف. (2015). تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews أمثلة وتطبيقات - تقدير نماذج - تفسير نتائج- تنبؤ- (الإصدار ط1). بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى.
6. مولود حشمان. (2010). السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2- المجلات:

1. بن طالب سميحية، و أبو بكر بن العايب. (31 أوت، 2023). مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1990-2022). مجلة البشائر الاقتصادية، 9(2)، الصفحات 40-56.
2. حسى ششوي، و شهرزاد عبان. (31 ديسمبر، 2020). أثر مداخيل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019. مجلة دراسات جبائية، 9(2)، الصفحات 92-114.
3. حكيم دحماني، و موسى سعداوي. (23 جويلية، 2023). أثر الجباية العادية على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لعلاج الجباية العادية بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، بالإسقاط على مخطط النموذج التنموي الجديد كأمودج. مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 6(2)، الصفحات 155-176.
4. حنان تلمساني. (2021). أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. مجلة التكامل الاقتصادي، 9(3)، الصفحات 1-18.
5. راجح كويان، و محمد حميران. (15 أكتوبر، 2021). دور العائدات الجبائية في ظل الإصلاحات المعتمدة في تغطية عجز الميزانية العامة - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2015-2018). مجلة البحوث والدراسات التجارية، 5(2)، الصفحات 80-95.
6. عبد القادر بلفاضل، و محمد دهمي. (14 جوان، 2023). الجباية العادية بالجزائر في ظل عدم استقرار المحروقات وإنتاجها للفترة 2020-2021. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 9(1)، الصفحات 104-116.
7. فيصل بملولي. (2022). واقع النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2019). مجلة التكامل الاقتصادي، 10(2)، الصفحات 227-242.
8. لامية بوحسان، و يوسف بركان. (30 ديسمبر، 2019). دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1992-2017). مجلة الباحث الاقتصادي، 7(12)، الصفحات 204-222.
9. يوسف نوري، و صالح بضياف. (10 ماي، 2022). الجباية العادية كألية لتمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا دراسة تحليلية للسنوات (2019-2022). مجلة المنهل الاقتصادي، 5(1)، الصفحات 609-620.

3- الأطروحات والمذكرات:

1. رحمة نابتي. (2013/2014). النظام الضريبي بين الفكر المعاصر والفكر المالي الاسلامي - دراسة مقارنة - مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية. 6. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة- 2-
2. مسعودة بن يخلف. (2007). أثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (ECB). 6. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج مخرجات برمجية Eviews12